



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة رقم (8)

إمكانية الانطلاق من قوائم السلع A1, A2  
لتطبيق بدايات سياسة تجارية مستقلة

2015

## ورقة خلفية لجلسة الطاولة المستديرة رقم 8

### إمكانية الانطلاق من قوائم السلع A1, A2 لتطبيق بدايات سياسة تجارية مستقلة

#### المقدمة

كما هو معروف، أن البروتوكول الاقتصادي الموقع في باريس عام 1994 هو الإطار التعاقد الذي يحكم ويحدد العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع إسرائيل، وهو جزء لا يتجزأ عن اتفاقية "إعلان المبادئ للمرحلة الانتقالية - أوسلو 2" الموقعة عام 1995 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن أبرز ما جاء به البروتوكول الإبقاء على الاقتصاد الفلسطيني ضمن نفس الغلاف الجمركي مع الاقتصاد الإسرائيلي الذي كان قد فرض بعد الاحتلال في عام 1967، والذي يطلق عليه تجاوزا في معظم الأدبيات نظام الاتحاد الجمركي، والذي أزال الحدود السياسية والاقتصادية أو الجمركية بين الطرفين، لذلك بقيت العلاقات التجارية الفلسطينية الإسرائيلية كما هي في السابق، ولكن في إطار اتفاق تعاقدي تضمن نصوص حول تقاص الجمارك والضرائب غير المباشرة وتوريد ضريبة الدخل المقطعة من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وحركة تدفق العمال واستخدام الموانئ والمطارات الإسرائيلية لأغراض التجارة وإنشاء سلطة نقد فلسطينية مسؤولة عن ترخيص البنوك والرقابة عليها وغيرها. كما منح البروتوكول السلطة الفلسطينية بعض الاستثناءات عن قواعد نظام الاتحاد الجمركي التي تعطي السلطة الفلسطينية حيزا محدودا لبلورة سياسات تجارية خاصة بها في استيراد قوائم سلعية عرفت للقوائم السلعية (A1, A2, B).

واشتملت الاستثناءات منح السلطة الفلسطينية صلاحيات تحديد سياسات الجمارك وإجراءاتها، الاستيراد وإجراءاته، النسب الجمركية وجدول التعريفات الجمركي، المواصفات والمقاييس، المنشأ، نقاط العبور والخروج، المعايير التجارية، رخص الاستيراد، استيراد السيارات، القوائم السلعية)، فقد تم ترتيبها وفقا للمادة الثالثة من اتفاق باريس الاقتصادي. في هذه الورقة سيتم التركيز على القوائم السلعية المذكور أعلاه، من حيث ماهية هذه القوائم وطبيعة السلع المدرجة فيها، والاختلاف بين القوائم، والأهمية النسبية لهذه السلع المدرجة في القوائم ونسبة مساهمتها في الاستيراد الفلسطيني، وغيرها. وتهدف الدراسة إلى فحص جدوى الفرصة التي أتاحتها تلك الاستثناءات للشروع في بلورة بدايات سياسة تجارية فلسطينية، وتقليص التبعية للسياسة التجارية الإسرائيلية، التي أظهرت معظم الدراسات الجادة عدم ملائمتها للاقتصاد الفلسطيني.

تناولت الفقرات (الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والثامنة والعاشرة) من المادة الثالثة من بروتوكول باريس موضوع القوائم السلعية، وتم تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات في مجال سياسات وإجراءات الاستيراد والجمارك لهذه القوائم بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية. وضمن هذا التقسيم سيكون للسلطة الفلسطينية كامل الصلاحيات والمسؤوليات وإجراءات الاستيراد للقوائم (A1A2, B) للسلع المصنعة في الأردن ومصر والدول العربية والإسلامية الأخرى، وعلى أن يتم الاتفاق على الكميات وفقا لاحتياجات السوق الفلسطيني من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة. ويفترض أن تقوم هذه اللجنة بمراجعة التقديرات الكمية الخاصة بحاجة السوق الفلسطيني كل سنة أشهر، إلا أنه لم يتم مراجعة هذه القوائم سوى مرة واحدة عام 1998 دون عمل تغييرات على هذه القوائم من حيث زيادة عددها أو زيادة كمية الكوتا.

#### مبررات استغلال الفرص المتاحة للقوائم السلعية<sup>1</sup>.

يتبين مما سبق بأن هذا الاتفاق هو أحد ملحقات أوسلو وأن نجاحه مرهون بنجاح المسيرة السياسية، ولكن تعطل هذه المسيرة أدى إلى تعطل بناء الشق الاقتصادي وألغى إمكانيات أن تقوم السلطة الفلسطينية بعمل وتطوير سياسات مالية وتجارية وجمركية، وذلك بحكم أن "أوسلو" قد أعطى إسرائيل الحق في إدارة الحدود والتحكم بها، وجاء اتفاق باريس أيضا بإعطاء إسرائيل الحق في عمل السياسات التجارية الملزمة للسلطة الفلسطينية ومنها جدول التعريفات الجمركية بالكامل مع حق تغيير وتعديل النسب بما

<sup>1</sup> يقصد بالقوائم السلعية أينما وردت في هذه الورقة : القوائم السلعية الواردة في اتفاق باريس الاقتصادي (A1، A2، B).

يتمشى مع مصالح الاقتصاد الإسرائيلي. ولكن هذا كله لا يعني عدم وجود فرص يمكن استغلالها في موضوع إنشاء سياسة تجارية فلسطينية. وهذا الحيز من السياسات قد يحدث فرقا ملموسا في الحياة التجارية والاقتصادية الفلسطينية ويأخذ أبعادا قانونية هامة، وذلك من حيث:

أولا- التأكيد على حقوق لم يتم الاعتراف بها سابقا، وهي إعادة العلاقات التجارية الفلسطينية مع العمق العربي التي كانت موجودة قبل عام 1967. كما أن هناك نصوصا في اتفاق باريس تعطي السلطة الفلسطينية الحق في استيراد بعض السلع من الدول العربية مثل البترول والحديد والاسمنت... الخ، وهذا أيضا لم يكن متاح منذ عام 1967. ثانيا- أنه يمكن بناء سابقة لم تكن موجودة أصلا قبل "أوسلو" والمتمثلة في حرية فرض ضرائب وجمارك على بعض السلع المستوردة ومنها القوائم السلعية.

ثالثا - الأهمية الرمزية في تأكيد هامش الاستقلالية عن إسرائيل في السياسة التجارية.

مبرر هذه الورقة هو تأكيد وتوضيح الفرص المتاحة للسياسات التجارية الفلسطينية من خلال استغلال القوائم السلعية ضمن شروط الاستيراد الخاصة بفلسطين، وهذه الفرص كانت ولا زالت متاحة عبر طريقين:

الأول- وضع سياسات تجارية بما فيها جدول تعريف فلسطيني "دفتر جمركي فلسطيني خاص بالقوائم". مع إمكانية وضع دفتر جمركي خاص بتعريف حمائية للصناعات الفلسطينية من خلال رفع معدل التعريف بنسبة أعلى مما هو موجود في التعريف الإسرائيلية.<sup>2</sup>

الثاني - فرص الاستيراد المباشر من خلال ما يعرف "بكتا الاستيراد" المنصوص عليها في القوائم، وتوسيعها حسب حاجة السوق الفلسطينية، بالإضافة إلى زيادة الاستيراد المباشر بواسطة وضع سياسات تجارية فلسطينية للقوائم السلعية تحفز على استيرادها من طرف ثالث بدل إسرائيل.

### طبيعة القوائم السلعية "A1, A2, B" والفرق فيما بينها.

هي جداول تحتوي على سلعا محددة وردت في بروتوكول باريس الاقتصادي، مع وجود فروقات بين القوائم تتمثل في طبيعة السلعة وحجم الكوتا وبلد المنشأ والشروط الخاصة بالاستيراد والمواصفات والمقاييس، ويمكن حصر الفروقات فيما بينها بما يلي:- (انظر الجدول أدناه)

➤ **القائمة A1:** تضم هذه القائمة 29 سلعة على مستوى تصنيف أربع خانات (حسب التصنيف السلعي الدولي الموحد)، والاستيراد من هذه القائمة مشروط بكميات وسلع مصنعة في الأردن ومصر أو دول عربية أخرى. وبعض السلع في القائمة تحمل الرمز JE على أنها مشروطة فقط من الأردن أو مصر مثل الاسمنت والحديد والأجهزة الكهربائية، والغاز ومشتقات البترول. وبعض هذه السلع يحمل رمز B، أي أن يكون استيرادها وتحديد كمياتها من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة، بينما رمز C، استيرادها لغاية 50% من حاجة السوق الفلسطيني مثل أصناف محددة من الحديد والاسمنت، أما السلع التي تأخذ الرمز A، يكون استيرادها بناء على حاجة السوق الفلسطيني وتحدد هذه الحاجة من قبل السلطة الفلسطينية مباشرة مثل حبوب القهوة والشوكولاته. وللسلطة الفلسطينية الحق في الإعفاء من الجمارك أو وضع نسب جمركية، وضع مواصفات ومقاييس، وضع معايير الترخيص وتنظيم إجراءات الاستيراد.

<sup>2</sup> اتفاق باريس ينص على التزام الحد الأدنى للتعريف الإسرائيلية، وهذا يعطي للسلطة الفلسطينية الحق في رفع نسبة الجمارك على أية سلعة في جدول التعريف الجمركية الإسرائيلي المطبق على التجارة الفلسطينية.

➤ **القائمة A2** : تضم هذه القائمة 19 سلعة على مستوى تصنيف أربع خانات (حسب التصنيف السلعي الدولي الموحد)، والاستيراد من هذه القائمة يكون من الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى. وهذه القائمة أيضا مشروطة بكميات وتأخذ نفس الرموز الخاصة بشروط الاستيراد المبينه أعلاه، ما عدا أن الرمز C خاص بالسلع المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية على أن يتم المصادقة عليه من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة. مع ملاحظة وجود بعض السلع المكررة بين القائمتين أعلاه مثل المكيفات والطحين والأرز والسكر والحمص والعدس والزيوت. وهذه أيضا تكون ضمن سياسات وإجراءات الاستيراد الفلسطينية.

➤ **القائمة B**: تضم هذه القائمة 36 سلعة على مستوى تصنيف أربع خانات وتشمل على عدداً كبيراً نسبياً من العدد والأدوات. وتختلف معاملة سلع هذه القائمة عن القائمتين A1 وA2 بأمرين: أولاً، لا يوجد هناك قيود على كميات الاستيراد من سلع القائمة B في حين هناك قيود كمية على المستوردات من القوائم A1 وA2. ثانياً، يتوجب أن تلتزم المستوردات من بضائع القائمة B بالموصفات والمقاييس الإسرائيلية، وهذا أيضا على عكس الأمر بالنسبة للاستيراد من سلع القوائم A1 وA2 حيث يمكن للسلطة الفلسطينية أن تفرض المواصفات والمقاييس الخاصة بها.

#### جدول يبين الاختلافات ما بين القوائم السلعية الموجودة في اتفاق باريس الاقتصادي

موضوع الاختلاف	قائمة A1	قائمة A2	قائمة B
السياسة التجارية	فلسطينية بالكامل	فلسطينية بالكامل	فلسطينية ما عدا المواصفات والمقاييس
المواصفات والمقاييس	فلسطينية بالكامل	فلسطينية بالكامل	إسرائيلية بالكامل
الشروط الخاصة	محددة بكميات	محددة بكميات	غير محددة بكميات
منشأ الاستيراد	الأردن ومصر	الدول العربية والإسلامية	جميع دول العالم
عدد السلع على مستوى أربع خانات (HS)	29	19	36
عدد السلع على مستوى تسع خانات (HS)	543	37	138

#### نظام الكوتا المعمول به في الأراضي الفلسطينية

تشتمل معظم الاتفاقيات التجارية التي توقعها الدول مع بعضها البعض على ما يعرف باسم "كوتا التعريفية" (Tariff Quotas). وهذه عبارة عن كميات محددة من سلع معينة يتعهد كل طرف باستيرادها من الطرف الآخر دون فرض جمارك عليها (أو مع فرض جمارك مخفضة). على سبيل المثال، تسمح اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي بتصدير 1,500 طن من الزهور إلى أوروبا دون جمارك، كما تفرض الاتفاقية على الفلسطينيين استيراد كمية محددة من اللحم المجمد من أسواق الاتحاد الأوروبي دون فرض جمارك عليها. ونظام الكوتا المعمول به حالياً يستند على مرجعين:

**المرجع الأول** - نظام الكوتا التي تطبقه إسرائيل على التجارة الفلسطينية وفقاً للاتفاقيات التجارية الإسرائيلية مع دول العالم، وكذلك السياسات التجارية الإسرائيلية للكوتا الخاصة بالسوق الإسرائيلي (تعطي إسرائيل نسبة 20% من حصتها في الكوتا للسلطة الوطنية الفلسطينية وهذا ما تقوم به وزارة الاقتصاد الفلسطيني عند الإعلان عن طلبات الكوتا) وهذا ليس له علاقة بكوتا القوائم السلعية الواردة في اتفاق باريس الاقتصادي.

أكدت وزارة الاقتصاد الفلسطينية بأنه توجد مشكلة في عدد طلبات الكوتا، فهذا العدد كبير جداً يزيد عن حجم الكوتا المخصصة للسوق الفلسطينية سواء من كوتا القوائم السلعية أو الكوتا الإسرائيلية، الأمر الذي يؤدي إلى تزامم الطلبات وتقليل توزيع الكميات لتشمل أكبر عدد ممكن من المستوردين. وقد حاولت وزارة الاقتصاد رفع كميات الكوتا، لكنها لم تنجح بسبب تعطل اللجنة الاقتصادية المشتركة، إلا أنه في عام 2009 تم رفع كوتا اللحوم المجمدة من 1000 طن إلى 1300 طن بناء على اجتماع وزاري بين وزير الاقتصاد الفلسطيني ووزير الاقتصاد الإسرائيلي. واستكمالاً لهذه الجهود، في منتصف عام 2015 تم تحصيل

جزء من كوتا غلاء المعيشة المخصصة للسوق الإسرائيلي، حيث تم تحصيل 600 طن من الحليب المجفف والزيد ومشتقات الحيوانات الأخرى، وهذه الكميات وزعت جميعها على المستوردين الفلسطينيين.(مقابلة مع مدير عام التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد الوطني)

**المرجع الثاني-** الكوتا المنصوص عليها في القوائم السلعية (باريس الاقتصادي) والتي يتم استغلالها أيضا بالكامل، وهي جزء من كميات يتم استيرادها من دول محددة كما هو مبين أعلاه، وكميات تم تحديدها قبل عشرون عاما ولا زالت على حالها منذ ذلك الوقت (حتى لو تم تعديل الكميات بما يتناسب مع احتياجات السوق سوف يبقى هذا التعديل بلا جدوى إذا لم يتم وضع سياسات تجارية). ولا زالت هذه القوائم تخضع للسياسات الجمركية الإسرائيلية "بشكل طوعي" بمعنى أن السلطة الفلسطينية لم تطلب من إسرائيل بتنفيذ سياسات تجارية وجمركية فلسطينية للقوائم السلعية. ومن بين الأسباب التي قد تكون حالت دون وضع دفتر جمركي فلسطيني خاص بسلع القوائم العقبات الإدارية واللوجستية التنفيذية على المعايير التي تضعها إسرائيل أمام الاستيراد المباشر للأراضي الفلسطينية . هذا أيضا إلى جانب محدودية الكميات التي يسمح باستيرادها من سلع A1 و A2 والتي لا تفي على الإطلاق بحاجة السوق المحلي حسب ما اتفق عليه في البروتوكول وهناك أسباب أخرى بحاجة إلى بحثها في مجال آخر. وعلى سبيل المثال تبلغ كوتا الاستيراد للأرز بحسب القائمة A1 (الذي يحمل الرقم السليعي الرباعي 10.06) 5000 طن. ولقد حاول الطرف الفلسطيني تكراراً زيادة هذه الكميات (إلى جانب توسيع القوائم ) دون جدوى بسبب تعنت الطرف الإسرائيلي وتعطل أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة.

الجزء التالي يوضح قيم وكميات كوتا القوائم السلعية المسجلة ومقارنتها بالاستيراد من إسرائيل ومن طرف ثالث لسلع تم اختيارها بناء على الأهمية النسبية للاستيراد من حيث القيمة.

#### أولاً- قيم سلع الكوتا (A1,A2,B) حسب الاستيراد الفعلي

يبين الجدول رقم (1) أدناه قيمة وتوزيع الواردات من القوائم السلعية، وبالنظر إلى تفصيل القوائم السلعية الثلاثة على مستوى 9 خانات (حسب التصنيف السلعي الدولي الموحد) يتبين أن عدد السلع الواردة في القوائم الثلاث يصل إلى 739 سلعة. وقد بلغت قيمة المستوردات إلى الأراضي الفلسطينية من هذه السلع نحو 650 مليون دولار في العام 2013. وتمثل هذه المستوردات حوالي 13% من إجمالي الاستيراد إلى الأراضي الفلسطينية في ذلك العام.

**جدول (1) قيمة وتوزيع المستوردات من سلع القوائم A1 و A2 و B في 2013**

القائمة	عدد السلع	قيمة المستوردات (ألف دولار)	نسبة الاستيراد من إسرائيل %	نسبة الاستيراد من طرف ثالث %
A1	543	317,478	25	75
A2	37	172,601	75	25
B	138	56,236	20	80
المجموع	739	649,381	45	55

تركزت المستوردات من سلع القائمة A1 في الحديد، ومواد البناء والبلاط، والقمح والشوكولاته والملابس والأحذية. أما بالنسبة للمستوردات من سلع القائمة A2 فلقد تركزت في الحيوانات الحية، الطحين، المكيفات، الفواكه المجففة والسمسم. وأخيراً فإن الاستيراد من سلع القائمة B تركز في اللقاحات البيطرية والأخشاب وآلات الخياطة.

كما بين الجدول (1) توزيع المستوردات من سلع القوائم الثلاث على الاستيراد من إسرائيل ومن طرف ثالث. وتبلغ نسبة الاستيراد من إسرائيل 75% من إجمالي مستوردات سلع القائمة A2، وذلك بسبب وجود الحيوانات الحية والقمح في هذه القائمة، وهي تأتي حصرياً من (أو عبر) إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية، ويتم استيراد 25% من سلع القائمة A2، و20% من القائمة B من السوق الإسرائيلية. وبشكل عام فإن نحو نصف قيمة المستوردات (45%) من سلع القوائم الثلاث يأتي من إسرائيل. ويجدر الذكر بأنه:

- ✧ لا توجد آلية ومعلومات كافية لتحديد ما إذا كانت الأراضي الفلسطينية تقوم باستغلال كامل الكوتا المتاحة لها في القوائم، وذلك لان الكوتا محدده كميأ (بالأطنان والأوزان الأخرى) في حين أن أرقام الاستيراد المتاحة هي حسب القيمة.
- ✧ لا يمكن معرفة منشأ البضاعة المستوردة من السوق الإسرائيلي، هل هي منشأ إسرائيلي أم من طرف ثالث؟ ما يعني خسائر ضرائب الاستيراد والجمارك إذا لم تكن منشأ إسرائيلي.

### ثانياً- كميات الكوتا المسجلة في القوائم السلعية والاستيراد الفعلي منها

يبين الجدول (2) قيم وكميات أهم السلع التي يتم استيرادها من إسرائيل وطرف ثالث حسب القوائم السلعية، فالجدول 1-2 يختص بالاستيراد من إسرائيل، ويبين الفارق الكبير بين ما هو مسجل في القوائم السلعية من كميات وبين ما تم استيراده من إسرائيل عام 2013. وقد تم احتساب كميات السلع المستوردة من إسرائيل بناء على معدل سعر الجملة التقريبي كما هو في السوق، لذلك (تبقى أرقام هذه الكميات في إطار التقدير والاجتهاد)، وتم اختيار السلع في الجداول أدناه بناء على عينة تمثل أعلى خمس سلع من حيث القيمة.

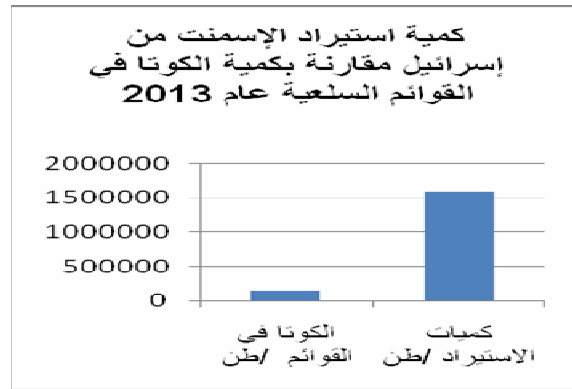
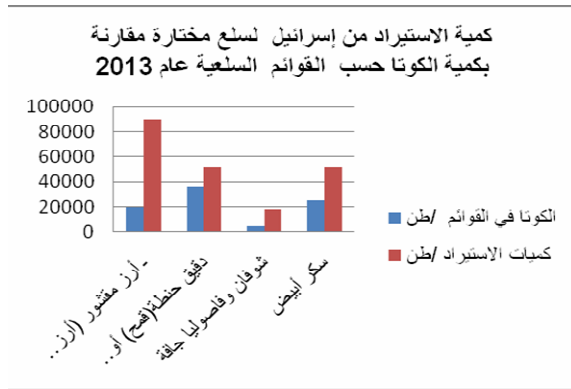
يتضح من الجداول أدناه الفارق الكبير بين ما تم استيراده فعلياً من كميات وبين ما هو مسجل في القوائم السلعية. فمثلاً كوتا الأغنام فقط 5000 بينما المستورد هو 230000 رأس غنم، وكانت كميات الاسمنت المستوردة للسوق الفلسطيني من إسرائيل حوالي 1600000 طن عام 2013، بينما ما هو مسجل في القوائم فقط 150000 طن. الجداول (1-2، 2-2) تبين الفروقات الكبيرة الأخرى بين ما هو مستورد وما هو مسجل كوتا في القوائم السلعية، مع ملاحظة أن مجموعة سلعية قليلة العدد (عشرة سلع تقريباً) تشكل ما قيمته 523 مليون دولار، أي نسبة 80% من الاستيراد الكلي للسلع المدرجة في القوائم السلعية (650 مليون دولار). ويمكن القول أنه لو تم وضع سياسات تجارية على هذه السلع العشرة فقط لكان هناك سياسة تجارية فلسطينية مطبقة على استيراد قيمته 523 مليون دولار.

يجدر التنويه أن الكميات المستوردة فعلياً لا تمثل حاجة السوق الفلسطيني، بسبب أنها سلع مختارة من نوع معين ومرتبطة بمنشأ محدد، على سبيل المثال استيراد الأرز من إسرائيل فقط حسب الجدول الأول 1-2 لا يعني أنه يغطي حاجة السوق الفلسطيني بسبب وجود استيراد من طرف ثالث لم يتم إدراجه في الجداول، واستيراد الحديد من طرف ثالث في الجدول 2-2 لا ينفي وجود الاستيراد من إسرائيل، وعلى سبيل المثال، تصل حاجة السوق الفلسطيني من الحديد إلى 2500 ألف طن بينما ما تم استيراده من طرف ثالث فقط 1340 ألف طن، والكوتا حسب القوائم فقط 150 ألف طن ما يعني أن حاجة السوق الفلسطيني للاستيراد أكبر بكثير مما جاء في القوائم. وهذا الوضع ينسحب على أغلبية السلع الموجودة في القوائم السلعية، فمعظم كميات الكوتا بحسب القوائم السلعية هي كميات رمزية مقارنة مع الاستيراد الفعلي وبخاصة في سلع الاسمنت والحديد والأغنام والثلاجات، كما أن استيرادها يعتمد على إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن السياسات التجارية لهذه السلع هي إسرائيلية بالكامل، على الرغم من حق السلطة أن تعمل ما تراه مناسباً عند استيراد هذه السلع ضمن الكوتا.

جدول (2) فارق الكوتا المسجلة في القوائم السلعية A1,A2 وبين الاستيراد الفلسطيني (سلع مختارة)<sup>3</sup>

جدول 1-2: مقارنة عينة من سلع الكوتا المسجلة في القوائم السلعية بالاستيراد من إسرائيل لعام 2013

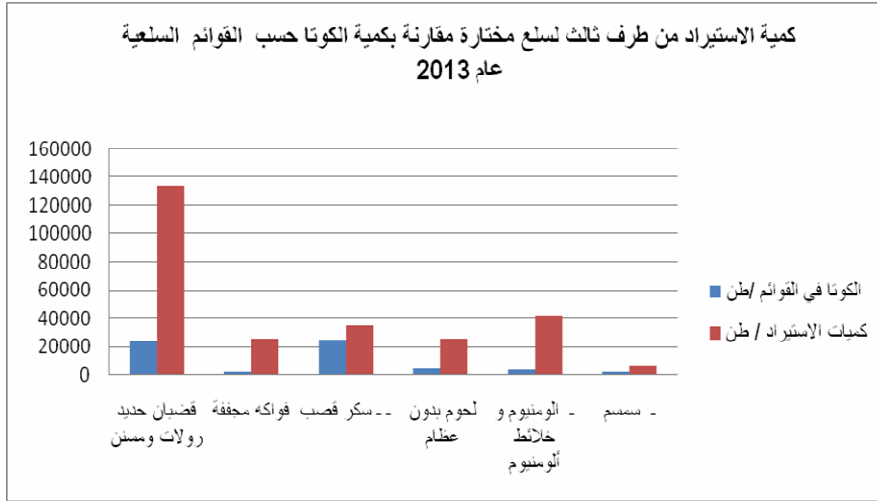
رمز السلعة HS	الوصف	القيمة /دولار ألف \$	الكوتا في القوائم /طن	كميات الاستيراد /طن	الفجوة بين الكوتا والاستيراد
25231090	اسمنت	142911	150000	1600000	1450000
10062000	أرز مقشور (أرز أسمر)	36,015	5000	90000	85000
11010000	دقيق حنطة(قمح) أو دقيق	34,180	36000	52000	16000
10059000	شوفان وفاصوليا جافة	18,563	4500	18000	13500
17019100	سكر أبيض	17,330	25000	52000	27000
	مجموع	248,999	220500	1812000	1576500
84182900	ثلاجات - عدد	16,865	1000	15000	14000
1029000	أغنام - عدد	58,459	5000	230000	225000



جدول 2-2: مقارنة عينة من سلع الكوتا المسجلة في القوائم السلعية بالاستيراد من طرف ثالث لعام 2013

رمز السلعة HS	الوصف	القيمة / دولار ألف \$	الكوتا في القوائم /طن	كميات الاستيراد /طن	الفجوة بين الكوتا والاستيراد
72142000	قضبان حديد رولات ومسند	67,070	24000	134000	110000
9011120	فواكه مجففة	18,948	2000	26000	24000
17011100	سكر قصب	18,661	25000	35000	10000
2023000	لحوم بدون عظام	12,247	5000	26000	21000
76012000	ألمنيوم و خلائط ألمنيوم	19,811	4000	42000	38000
12074000	سمسم	7,173	2000	7000	5000
	مجموع	143,911	62000	270000	208000
69089010	بلاط سيراميك متر مربع	52,692	16000 متر مربع	1300000	1284000

<sup>3</sup> مصدر البيانات: بيانات الاستيراد لعام 2013، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الكوتا حسب القوائم السلعية في بروتوكول باريس الاقتصادي، كميات الاستيراد هي كميات تقديرية تم احتسابها من قبل الباحث بناء على معدل أسعار الجملة.



مصدر البيانات: بيانات الاستيراد لعام 2013، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الكوتا حسب القوائم السلعية في بروتوكول باريس الاقتصادي، كميات الاستيراد هي كميات تقديرية تم احتسابها من قبل الباحث بناء على معدل أسعار الجملة.

### الخلاصة / أهمية إتباع سياسة تجارية فلسطينية

- بالإشارة إلى ما تقدم من معطيات عن القوائم السلعية والكوتا، يمكن عرض النقاط التالية:
- ✧ أن قائمة السلع المدرجة في القوائم السلعية (بغض النظر عن وجود كوتا أم لا) تحتوي على سلع هامة وإستراتيجية للاقتصاد الفلسطيني، مثل (الاسمنت، الحديد، القمح، السكر، الألمنيوم) وتشكل ما نسبته 13% من الاستيراد الفلسطيني الكلي وهذا الأمر يستوجب عمل سياسات تجارية خاصة لهذه السلع الإستراتيجية. وعلى سبيل المثال يعتبر تخفيض الجمارك على الاسمنت والحديد فرصة كبيرة لتشجيع الاستيراد المباشر وعدم استيراد هذه المواد من إسرائيل.
  - ✧ حجم الكوتا الممنوحة للسلطة الفلسطينية كان منذ البداية صغيرا جدا مقارنة بحاجة السوق الفلسطيني، ولم يتم تعديل على هذا الحجم عبر السنوات لأسباب لها علاقة بالتعنت الإسرائيلي، وربما هناك أسباب سياسية حالت دون عمل تقدم في هذا الملف، بحيث لم يتم التمكن من توسيع القوائم من حيث الكمية والعدد، وهذا الأمر ضاعف من ضياع فرصة استغلال الكوتا حسب الأصول (ضياع فرصة وضع سياسات تجارية وجمركية فلسطينية على كامل الكوتا الحالية، والكوتا التي كان من الواجب تعديلها حسب احتياجات السوق).
  - ✧ كان المجال مفتوحا منذ البداية وحتى الآن للسلطة الفلسطينية بان تقوم بوضع دفتر تعريف جمركي للقوائم السلعية، ووضع تعريفية حمائية للصناعات الفلسطينية كما تم عمله في قرار رسم الإغراق على أربعة سلع ( الأثاث، الألمنيوم، الأحذية والملابس، الصناعات الجلدية ).
  - ✧ هذا يقودنا إلى عدم تطبيق جوانب هامة من اتفاق باريس الاقتصادي منها ما هو بسبب إسرائيلي، ومنها ما هو بسبب طوعي من قبل السلطة الفلسطينية فيما يخص عدم تبني سياسات تجارية تجاه القوائم السلعية. وقد تكون هذه السياسة خطوة هامة على طريق وضع جدول التعريف الفلسطيني. ومن هنا تتبع الأهمية الرمزية الخاصة عند وضع سياسات تجارية فلسطينية للقوائم السلعية.

### أسئلة ومحاوّر للنقاش

- ✧ هل كان هناك فرصة حقيقية لإتباع سياسة تجارية فلسطينية حسب باريس الاقتصادي؟
- ✧ هل وضع دفتر جمركي فلسطيني على القوائم السلعية له أثار ايجابية على التجارة الفلسطينية من حيث تنويع مصادر الاستيراد وتقليل الاعتماد على إسرائيل؟
- ✧ لماذا لم يتم التفكير بجدوى وضع دفتر جمركي فلسطيني كامل أو استغلال حيز السياسات المتاحة في اتفاق باريس وخاصة في ظل وجود بعض السلع الإستراتيجية في القوائم السلعية؟